الأمم المتحدة

E/ECA/COE/41/14

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
16 January 2023

Arabic
Original: English

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
لجنة خبراء مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين
الاجتماع الحادي والأربعون

أديس أبابا (حضوريا وعبر الإنترنت)، ١٥-١٧ آذار/مارس ٢٠٢٣
البند ٦ (ج) من جدول الأعمال المؤقت*
القضايا النظامية: التقارير المتعلقة بأعمال الهيئات الفرعية التابعة للجنة الاقتصادية لأفريقيا

تقرير اللجنتين الحكوميتين الدوليتين لكبار المسؤولين والخبراء لوسط وشرق أفريقيا عن دورتهما المشتركة

مذكرة من الأمانة

تتشرف أمانة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بأن تحيل إلى أعضاء هذه الأخيرة تقرير اللجنتين الحكوميتين الدوليتين لكبار المسؤولين والخبراء لوسط وشرق أفريقيا عن دورتهما المشتركة.

* E/ECA/COE/41/1

A.23-00049

تقرير اللجنتين الحكوميتين الدوليتين لكبار المسؤولين والخبراء لوسط وشرق أفريقيا عن دورتهما المشتركة

أولا- مقدمة

١- عقد المكتبان دون الإقليميين لوسط وشرق أفريقيا التابعان للجنة الاقتصادية لأفريقيا، بالشراكة مع وزارة المالية والتخطيط الوطني والتجارة في سيشيل، دورة مشتركة للجنتين الحكوميتين الدوليتين لكبار المسؤولين والخبراء لوسط وشرق أفريقيا في الفترة من ١٥ إلى ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٢ في بو فالون، سيشيل، تناولت موضوع ''تعزيز القدرة على الصمود والنمو والتنويع الاقتصاديين في سياق من عدم الاستقرار والصدمات العالمية: دور المناطق الاقتصادية الخاصة والتمويل الابتكاري والسياحة ومنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية''.

٢- وكان الهدف الرئيسي من هذه الدورة المشتركة هو مناقشة القضايا النظامية المتصلة بولاية المكتبين دون الإقليميين وعملهما لإتاحة منبر للخبراء الحاضرين لمناقشة تحديات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحديد الخيارات الواقعية والمستدامة والعوامل المحفّزة على التكامل بما ينسجم مع موضوع الاجتماع.

ثانيا- المشاركة

٣- حضر الدورة المختلطة (حضوريا وعبر الإنترنت) قرابة ١٦٠ مشاركا، وضمت ممثلين من ١٨ دولة عضوا، هي إثيوبيا، وإريتريا، وأنغولا، وبوروندي، وتشاد، وجزر القُمُر، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجنوب السودان، وجيبوتي، وسان تومي وبرينسيبي، وسيشيل، وغينيا الاستوائية، والكاميرون، والكونغو، وكينيا، ومدغشقر.

٤- وحضر الاجتماع ممثلون عن الجماعات الاقتصادية الإقليمية (الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا، وجماعة شرق أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا)، وأمانة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، ومصرف التصدير والاستيراد الأفريقي، ومصارف التنمية الإقليمية، ومنظمات غير حكومية دولية ووطنية، ومراكز الفكر، ومراكز الامتياز، ومنظمات المجتمع المدني، واتحادات القطاع الخاص الوطنية والإقليمية؛ ودور إعلامية دولية ووطنية وإقليمية.

٥- ومثّل الأمم المتحدة المنسقان المقيمان في إريتريا وجزر القمر ومندوبون من مكتب المنسق المقيم في رواندا، ومكتب منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في الصومال، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا.

ثالثا– جلسة الافتتاح [البند ١ من جدول الأعمال]

٦- أدلي ببيانات كل من الرئيسين المنتهية ولايتهما لمكتبي اللجنتين الحكوميتين الدوليتين لوسط وشرق أفريقيا، ومديرة المكتب دون الإقليمي لشرق أفريقيا، السيدة ماما كايتا، ووزير المالية والتخطيط الوطني والتجارة في سيشيل، السيد نادير حسن.

٧- وأشار السيد حسن إلى أن هذه المناسبة تمثل فرصة لتبادل الخبرات واستخلاص الدروس عن الكيفية التي يتسنى بها تعزيز القدرة على الصمود والنمو الاقتصادي وتنويع النشاط الاقتصادي في سياق يتسم بعدم الاستقرار والصدمات العالمية، مع أخذ دور المناطق الاقتصادية الخاصة والتمويل الابتكاري والسياحة ومنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية في الاعتبار. وذكّر بالتحديات المتمثلة في تغيّر المناخ وإدارة الديون والضغوط التضخمية، وأوصى بصياغة حلول مشتركة للتعامل مع الصدمات الخارجية المستقبلية على النحو المناسب.

رابعا– تشكيل المكتب واستعراض جدول الأعمال وإقراره [البند ٢ من جدول الأعمال]

٨- انتخب المشاركون بالإجماع أعضاء المكتب على النحو التالي:

وسط أفريقيا

الرئيس: غابون
نائب الرئيس: الكاميرون
المقرر: تشاد

شرق أفريقيا

الرئيس: سيشيل
نائب الرئيس: بوروندي
المقرر: إثيوبيا

٩- وأقرَّ المشاركون جدول الأعمال وبرنامج العمل

خامسا – الجلسة الأولى: لمحة عامة عن الاقتصاد الكلي والحالة الاجتماعية [البند ٣ من جدول الأعمال]

ألف – العروض والمناقشة

١٠- ترأس الجلسة ممثل تشاد وأدارها المدير بالنيابة لشعبة تنمية القطاع الخاص وتمويله، باللجنة الاقتصادية لأفريقيا، السيد روبرت ليسينج. وقدم كل من رئيس قسم التكامل الإقليمي

ومنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، بالمكتب دون الإقليمي لشرق أفريقيا، السيد أندرو مولد، والخبير الاقتصادي في المكتب دون الإقليمي لوسط أفريقيا، السيد مامادو مالك بال عرضين أعقبتهما مساهمات من ممثلين قُطريين مختارين أطلعوا الحضور على خبراتهم بشأن التدابير التي اتخذت لتعزيز القدرة على الصمود والتخفيف من وطأة الصدمات الخارجية.

١١- وذكر السيد مولد، في عرضه الذي قدّم فيه لمحة عامة عن الاقتصاد الكلي والحالة الاجتماعية في شرق أفريقيا، أن انكماشا اقتصاديا قد سُجل في عام ٢٠٢٢، مقارنة بالتحسن الذي لوحظ في عام ٢٠٢٠. وقد سجّلت إثيوبيا أعلى معدل للتضخم في المنطقة دون الإقليمية (٣٠ في المائة). وإجمالا، فإن التضخم في المنطقة دون الإقليمية سببه الأزمة في أوكرانيا، ذلك أن غالبية البلدان في المنطقة دون الإقليمية مستوردة صافية للأغذية. وقد حدثت زيادة في مستويات الديون على مدى السنوات الأربع الماضية وظل عبء الديون متوقفا على قوام الدين (كأن يكون ميسّر الشروط أو خاصا). ومن الواضح أن ثمة تفاوتا بين البلدان في سداد الديون. وفيما يتعلق بالتجارة الثنائية بين كينيا وجمهورية تنزانيا المتحدة، فقد زادت صادرات جمهورية تنزانيا المتحدة إلى كينيا نتيجة لرفع الحواجز غير التعريفية. ووفقا للجنة الاقتصادية لأفريقيا، فإن الصادرات (أغذية زراعية بالأساس) من جمهورية تنزانيا المتحدة إلى كينيا قد ارتفعت من ٢٥٨ مليون دولار في عام ٢٠٢٠ إلى ٥٠٣ ملايين دولار في عام ٢٠٢١.[(١)] وفي عام ٢٠٢١، ارتفع الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة ٣ في المائة لتبلغ قيمته نحو ١٠ مليارات دولار. وكانت المعونة الإنسانية لا تزال مهيمنة مقارنة بالمساعدة الإنمائية. ومن الناحية الاجتماعية، حصلت زيادة كبيرة في الإصابات بالأمراض المعدية نتيجة للتغيرات الحاصلة في نمط الحياة. وظل مرض فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز المرض القاتل الرئيسي. وقد عانت بعض البلدان، بما فيها إثيوبيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان، أشد المعاناة من الأزمات الغذائية، الناجمة بالأخص عن تغيّر المناخ (الذي تسبّب في حالات الجفاف والفيضانات)، ومن الصراعات.

١٢- وأشار السيد بال، في العرض الذي قدمه عن تطورات الاقتصاد الكلي في وسط أفريقيا في الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١ والتوقعات للفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٥، إلى أن المنطقة دون الإقليمية سجّلت ركودا بنسبة ٣,٦ في المائة في عام ٢٠٢٠، بسبب السياق العالمي الصعب الذي اتسم بالأزمة الصحية التي أحدثت إرباكا في سلاسل التوريد وقيّدت حركة الناس في العالم بأسره. وسجّلت منطقة وسط أفريقيا معدلات تضخم عالية بوجه عام في عامي ٢٠٢٠ (٧,٣ في المائة) و٢٠٢١ (٧,٤ في المائة) نتيجة للقيود على مستوى العرض والزيادة الحادة في الطلب، وبالأخص في أعقاب جائحة فيروس كورونا (كوفيد-١٩)، التي صاحبتها زيادة في أسعار المنتجات الغذائية المستوردة. وأظهر ميزان الحساب الجاري عجزا بنسبة ٠,٨ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي دون الإقليمي في عام ٢٠٢١، مقارنة بفائض قدره ٠,٥ في المائة في الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢٠. وانقلب رصيد الحساب الجاري دون الإقليمي إلى فائض (٢,٤ في المائة

(١) United Nations, ECA, *Macroeconomic and Social Developments in Eastern Africa 2022: Building Resilience in a Hostile Global Context* (Kigali, 2022), figure 16

من الناتج المحلي الإجمالي). وظلت المالية العامة متوقفة على أسعار السلع الأساسية. وقد سجّلت منطقة وسط أفريقيا عجزا إجماليا في الميزانية بنسبة ٥,٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢٠، وهو العجز الذي انخفض في عام ٢٠٢١ بسبب زيادة عائدات النفط والجهود التي بذلت لتعبئة الإيرادات الضريبية غير النفطية. وعلى المدى المتوسط، كان من المتوقع أن يتماسك النمو الاقتصادي في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا عند مستوى ٣,٨ في المائة في عام ٢٠٢٣، و٤,٠ في المائة في عام ٢٠٢٤، و٤,٢ في المائة في عام ٢٠٢٥. وهناك حاجة إلى التعجيل بالإصلاحات الهيكلية والعدول عن الاعتماد على السلع الأساسية لضمان نمو مطرد وشامل للجميع ومستدام.

١٣- وتحدّث ممثلو الدول الأعضاء والقطاع الخاص والشباب عن السبل التي انتهجوها لتعزيز قدرتهم على الصمود في مواجهة كوفيد-١٩، وشدّدوا على أهمية التنويع الاقتصادي لتحسين القدرة على الصمود.

١٤- وقدّم السّيد آدم الحريكة، مدير شعبة الاقتصاد الكلي والحوكمة، باللجنة الاقتصادية لأفريقيا، عرضا عن طبعة عام ٢٠٢٣ من التقرير الاقتصادي عن أفريقيا، مسلّطا الضّوء على آثار الصدمات الاقتصادية العالمية على أفريقيا وسبل تعزيز القدرة على الصمود.

باء- التوصيات

١٥- في ضوء هذه المناقشة، قدمت اللجنتان التوصيات التالية:

(أ) ينبغي للدول الأعضاء القيام بما يلي:

'١' تعزيز السياسات المتعلقة بالتنويع الاقتصادي؛

'٢' الحفاظ على أولويات الخطط الإنمائية الوطنية؛

'٣' الاستثمار في سلاسل القيمة الغذائية الإقليمية بغية تقليص الاعتماد على سلاسل القيمة الغذائية العالمية؛

(ب) ينبغي للجنة الاقتصادية لأفريقيا دعم البلدان في مساعيها لتنويع اقتصاداتها.

سادسا– الجلسة الثانية: التمويل الابتكاري في شرق أفريقيا – التكنولوجيا المالية والعملات المشفرة والتمويل الإسلامي [البند ٤ من جدول الأعمال]

ألف – العروض والمناقشة

١٦- قدّم السيد إيسوف سوماري، مدير مخبر الهندسة المالية، بجامعة لافال بكندا، وثيقة عمل. وأشار إلى أن التطور في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يحدث أثرا هائلا على البشر وعلى جميع مناحي النشاط الاقتصادية، فأدى إلى انخفاض في تكلفة المعاملات وإلى زيادة تعميم الخدمات المالية. وقال إن عمليات الدفع بواسطة الهاتف المحمول هي النوع الرئيسي من معاملات التكنولوجيا المالية المستخدمة في شرق أفريقيا، وأضاف أن من شأن تطويرها في المنطقة دون الإقليمية أن يزيد من تعميم الخدمات المالية وأن يعطي دفعة للتنمية دون الإقليمية. ويمكن للتكنولوجيات المالية أيضا أن تسهم في نجاح منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية وذلك من خلال نظم الدفع والتجارة الإلكترونية والاستثمارات عبر الحدود في التكنولوجيات المالية. وقد أدى إقبال المزيد من الأشخاص والشركات على استعمال العملات المشفرة إلى حمل العديد من البنوك المركزية على إطلاق عملاتها الرقمية أو الاستعداد لذلك. وشملت التحديات التي اعترضت اضطلاع التكنولوجيا المالية بدور أكبر بكثير في شرق أفريقيا الافتقار إلى المهارات والخبرات، ومحدودية الربط بالإنترنت، لا سيما في المناطق الريفية، وارتفاع تكلفة استعمال خدمات الإنترنت والهواتف المحمولة، وضعف الثقافة الرقمية، والمتطلبات القانونية والتنظيمية. ويمثّل تزايد عدد المؤسسات المالية التي تعرض خدمات ومنتجات مالية إسلامية، مقترنا بتزايد حجم مجموع أصول هذه المؤسسات، فرصةً تمويلية كبيرة لاقتصادات شرق أفريقيا التي تكافح لتعبئة التمويل من أجل التنمية. وتحدّث عن مبادئ التمويل الإسلامي، وهي أن الثروة يجب أن يكون مصدرها التجارة والاستثمارات المشروعة القائمة على الأصول؛ وأن الاستثمار يجب أن يعود بفائدة اجتماعية وأخلاقية على المجتمع؛ وأنه ينبغي تقاسم المخاطر. وينبغي تجنب أي أنشطة غير مشروعة (توصف باللغة العربية بأنها ''حرام''). وقال إن ثمة فوائد يمكن أن يعود بها التمويل الإسلامي في المنطقة دون الإقليمية على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفئتي النساء والشباب، بما في ذلك زيادة تعميم الخدمات المالية وتعبئة موارد مالية إضافية عن طريق اجتذاب المستثمرين من منطقة الخليج.

١٧- ركّزت البيانات التي قُدّمت أثناء حلقة النقاش الرفيعة المستوى، التي أدارتها مديرة المكتب دون الإقليمي لشرق أفريقيا، على ضرورة توسيع الشمول المالي؛ وتطوير النظام المصرفي الحالي لتمويل الشركات الناشئة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ والتوفيق بين الشفافية والخصوصية في التكنولوجيا المالية؛ وبناء القدرات في مجال التمويل الابتكاري؛ والإقرار بأن عملية تحويل الأموال بواسطة الهاتف المحمول أصبحت تحظى بشعبية كبيرة؛ والاعتراف بأن النساء والشباب تحولوا، في بعض البلدان، إلى التمويل الإسلامي لتجنب المتطلبات الأمنية التي تشترطها البنوك

التقليدية؛ وتعزيز التعاون في شرق أفريقيا في مجال التكنولوجيات المالية لأنها يمكن أن تكون داعمة للتمويل عبر الحدود.

باء- التوصيات

١٨- في ضوء هذه المناقشة، قدمت اللجنتان التوصيات التالية:

(ب) ينبغي للدول الأعضاء القيام بما يلي:

'١' استحداث إطار تنظيمي ملائم لإعمال أدوات التمويل الابتكارية، مثل أم-بيسا (M-PESA)؛

'٢' تحسين بيئة القطاع المالي والتمكين لمزيد من الانتشار الرقمي؛

'٣' إنشاء نظام للتسويات والمدفوعات التجارية لعموم أفريقيا يعتمد على تقنية سلسلة الكتل داخل أفريقيا؛

(ب) ينبغي للجنة الاقتصادية لأفريقيا القيام بما يلي:

'١' بناء قدرات أسواق رأس المال المحلية أو تعزيزها أو كلاهما معا؛

'٢' دعم المساعي الرامية إلى تحسين كفاءة إدارات المالية العامة لإيجاد هامش مناورة مالي؛

'٣' إيجاد بيئة رقمية دون إقليمية وأداة للتصنيف والترقية لتيسير إضفاء الطابع الرسمي على القطاع غير الرسمي والمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة من أجل تعزيز الشمول المالي الابتكاري وتنمية القطاع الخاص.

سابعا- الجلسة الثالثة: حالة التنفيذ الفعلي لاتفاق منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية [البند ٥ من جدول الأعمال]

ألف- العروض والمناقشة

١٩- عُقدت الجلسة في شكل حلقة نقاش ترأسها ممثل من سيشيل وأدارها مدير شعبة التكنولوجيا وتغيّر المناخ وإدارة الموارد الطبيعية باللجنة الاقتصادية لأفريقيا، السيد جان بول آدم. وتضمنت عروضا قدّمها رئيس قسم شعبة التكنولوجيا وتغيّر المناخ وإدارة الموارد الطبيعية، السيد ماكتار سيك؛ وخبير اقتصادي، بالمكتب دون الإقليمي لوسط أفريقيا، السيد جان-مارك كيلولو؛

والمستشار في مجال الوصول إلى الأسواق والمستشار الإقليمي لمنطقة وسط أفريقيا بأمانة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، السيد إيمانويل مبارغا؛ والمستشار الدولي، السيد سيكو دومبويا؛ والسيد مولد؛ والسيد ليسينج، الذين قدموا معلومات عن حالة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، وعن حالة تنفيذ ''مبادرة التجارة الموجّهة،'' وعن التحديات والفرص ذات الصلة؛ ومدى قدرة قطاع النقل على أداء دور الحافز للتجارة، وتطوير سلاسل القيمة الإقليمية، وتعزيز التصنيع؛ ومدى الإمكانية التي تتمتع بها منصّة ''التبادل التجاري الأفريقي'' لتعزيز التجارة والاستثمار داخل المنطقة، وغير ذلك من المسائل.

باء- التوصيات

٢٠- في ضوء هذه المناقشة، قدمت اللجنتان التوصيات التالية:

(أ) ينبغي للدول الأعضاء القيام بما يلي:

'١' بناء قدرات الشباب والنساء والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق أقصى استفادة ممكنة من منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية؛

'٢' تيسير الاندماج السريع لرواد الأعمال من الشباب والنساء في عمليات منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية؛

'٣' تشجيع ظهور قادة الأعمال الذين سيكونون مناصرين أفريقيين؛

(ب) ينبغي للجنة الاقتصادية لأفريقيا القيام بما يلي:

'١' العمل، سويا مع الشركاء الماليين، على إطلاق مشاريع تصنيع مشتركة لدعم منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية واستحداث سلاسل قيمة إقليمية؛

'٢' تعزيز قدرات البلدان على تحقيق الاندماج التجاري عالميا وإقليميا؛

'٣' المساهمة في استحداث نظام، يكون في شكل مرصد، لتبادل المعلومات عن الفرص التجارية المتاحة في القارة؛

'٤' دعم أنشطة جمع البيانات التجارية التي تراعي فئتي النساء والشباب لرِفد عملية وضع السياسات بطريقة أفضل؛

(ج) ينبغي للقطاع الخاص القيام بما يلي:

'١' الدعوة إلى الحوار بين القطاعين العام والخاص والتشاور المستمر بشأن تنفيذ الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية؛

'٢' تحديد التمثيل المشروع للقطاع الخاص على المستوى القاري.

ثامنا- الجلسة الرابعة: تقديم وثيقة العمل المتعلقة بالجيل التالي من المناطق الاقتصادية الخاصة في سبيل التنويع الاقتصادي والتصنيع في وسط أفريقيا [البند ٦ من جدول الأعمال]

ألف- العروض والمناقشة

٢١- تولى تقديم وثيقة العمل السادة مارين نغوابي، أستاذ مساعد بجامعة برازافيل، وسيلفستر أوسيالا، المختص في صناعة النفط، وفيليمون روجر إيسونو أوبام، مهندس تصميم مواقع صناعية سابقاً. وقدّم السيد أوسيالا تقييما للأداء الاقتصادي لمنطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية، وحدد بعض التحديات والعوائق الرئيسية التي تواجهها في سعيها لإحداث التحوّل الهيكلي. وسلّط الضّوء على التجارب الناجحة للمناطق الاقتصادية الخاصة في شتى أنحاء العالم، والتي يقدّر عددها بنحو ٥ ٤٠٠ منطقة كانت موجودة في ١٤٧ بلدا في عام ٢٠١٩، منها ألف منطقة أُنشئت منذ عام ٢٠١٤[٢] وتفيد التقارير أن البلدان النامية هي موطن لمعظم المناطق الاقتصادية الخاصة، حيث استحوذت آسيا على نصيب الأسد (٤ ٠٤٦ منطقة). وقد فتحت منطقة وسط أفريقيا اقتصاداتها لتجسيد مثل هذه المناطق، فكان أن ازدهرت المشاريع في جميع بلدان الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا الـ ١١ تقريبا. وتلبي هذه المناطق الحاجة إلى التنويع والتصنيع والمعالجة المحلية للمواد الخام. وتعد المناطق الاقتصادية الخاصة التقليدية وتطورها نحو مناطق الجيل التالي بمثابة الركائز الأساسية التي ينبغي أن تستند إليها المعالجات للأداء الاقتصادي السلبي لمنطقة وسط أفريقيا.

٢٢- وذكّر السيّد إيسونو أوبام، في معرض حديثه عن التخطيط الصناعي، بنشأة الثورات الصناعية الأربع التي سمحت، مقترنة بظهور الكهرباء، بالإنتاج واسع النطاق، بعد أن كان الإنتاج المنزلي هو السائد.

٢٣- وقد تلت ذلك حلقة نقاش رفيعة المستوى ترأسها المدير بالنيابة للمكتب دون الإقليمي لوسط أفريقيا، السيد جان-لوك ماستاكي.

٢٤- وقدّم السيد أيوب الرميلي، مدير تطوير المناطق الصناعية واللوجستية، بشركة طنجة المتوسط للأعمال الهندسية (Med Tanger Engineering)، توصيفا للمنصة الصناعية للشركة،

[٢] *World Investment Report 2019: Special Economic Zones* (United Nations publication, 2019)

بوصفها بوابة لوجستية عالمية تقع في مضيق جبل طارق وموصولة بأكثر من ١٨٠ ميناءً في مختلف أنحاء العالم.

٢٥- وقدّم منسّق مركز التميّز الأفريقي للمسائل المتصلة بالبحوث في مجال البطاريات، السيد جان ماري كاندا، عرضا عن المركز، وهو مركز أفريقي للبحث والتدريب كان جزءا من مشروع ضخم ضم إنشاء مجلس للبطاريات في جمهورية الكونغو الديمقراطية مسؤول عن تنفيذ سياسة الحكومة في مجال البطاريات والتحوّل في مجال الطاقة، وكذلك إنشاء منطقة اقتصادية خاصة في مقاطعة كاتانغا العليا، حيث من المقرر أن تُؤوي موقعا لإنتاج بطاريات للسيارات الكهربائية.

٢٦- وتحدّث خبيران من غابون والكونغو فأطلعا الحضور على تجربة بلديهما في مجال المناطق الاقتصادية الخاصة.

باء- التوصيات

٢٧- في ضوء هذه المناقشة، قدمت اللجنتان التوصيتان التاليتان:

(أ) ينبغي للجنة الاقتصادية لأفريقيا القيام بما يلي:

'١' دعم المبادرات الرامية إلى تشجيع الاستثمار وتعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص؛

'٢' المساعدة في صياغة سياسات صناعية مشتركة في إطار منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية؛

تاسعا- الجلسة الخامسة: عرض وثيقة العمل بشأن الإطار الاستراتيجي لتطوير الجيل التالي من الهياكل الأساسية للمناطق الاقتصادية الخاصة في منطقة وسط أفريقيا ودليل التشغيل [البند ٧ من جدول الأعمال]

ألف- العروض والمناقشة

٢٨- قدّم المحامي المتخصص في التنمية الدولية، السيد فرانسوا سيريس، تحليلا عن وضع المناطق الاقتصادية الخاصة في منطقة وسط إفريقيا مُركّزا على نطاق التطبيق، وإطار الحوكمة، وأساليب التطوير، وآليات التحفيز، وشدد على ضرورة إحداث تحوّل في النموذج بحيث يمكن أن تنعكس مجالات تركيز السياسات الإنمائية بصورة متزايدة في الصكوك التنظيمية وأن تُعمّم في معايير توظيف المسوِّقين والمطوّرين. وينبغي أن تكون السياسة الصناعية، التي ينبغي تجنب الارتجال في وضعها، داعمة لهذه المناطق. وقدّم عدّة توصيات في سبيل تفعيل المناطق الاقتصادية الخاصة.

٢٩- وأعقبت ذلك حلقة نقاش رفيعة المستوى ترأسها السيد أداما كوليبالي، كبير موظفي الشؤون الاقتصادية. وأبرز أعضاء فريق المناقشة في حلقة النقاش، وهم المدير العام لمكتب التوقعات الاقتصادية في السنغال، السيد موباراك لو؛ ورئيس مؤتمر البلدان الأفريقية لإدارة المشاريع، السيد بابيساكانا؛ والخبير الاستشاري الدولي، السيد سيكو دومبويا؛ والخبير لدى أمانة المنطقة الاقتصادية الحرة القارية الأفريقية، السيد إيمانويل مبارغا؛ النقاط التالية:

(أ) عادة ما يشوب التعريف بمعظم المناطق الاقتصادية الخاصة في أفريقيا قصورٌ كبير، أما التي تحقق نجاحا من هذه المناطق فعادة ما تكون أهدافها محدودة؛

(ب) من الأهمية بمكان إيجاد توازن مناسب عند تمويل الهياكل الأساسية للمناطق الاقتصادية الخاصة لتجنب وضع ضغط هائل على ميزانية الدولة؛

(ج) من الضروري إيجاد أُطر متوازنة لإدارة المشاريع ورصدها وتقييمها للمناطق الاقتصادية الخاصة؛

(د) ينبغي الاهتمام عن كثب بمعايير الجودة، مثل المعايير التقنية للمنظمة الدولية لتوحيد المقاييس؛

(هـ) يجب على برنامج التصنيع في أفريقيا أخذ المناطق الاقتصادية الخاصة في الاعتبار.

باء- التوصيات

٣٠- في ضوء هذه المناقشة، أوصت اللجنتان بأنه ينبغي للجنة الاقتصادية لأفريقيا دعم الجهود الرامية إلى تعبئة الموارد المالية من أجل تنفيذ خطط التنمية الصناعية والتنويع الاقتصادي.

عاشرا- الجلسة السادسة: تعزيز التنويع الاقتصادي من خلال قطاع السياحة - استكشاف الفرص التي تنطوي عليها السياحة الحضرية في منطقة شرق أفريقيا [البند ٨ من جدول الأعمال]

ألف- العروض والمناقشة

٣١- شملت الجلسة عرضين قدمهما خبيران استشاريان يعملان لدى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، هما السيد جيم أيوريكير والسيد بيوس أودونغا. وأبرز السيد أيوريكيري أنه لكي تظل أفريقيا قادرة على المنافسة ويتسنى لها تشجيع السياحة المحلية والإقليمية فإنها في حاجة إلى التنويع في قطاع السياحة. وقد بلغ عدد السياح في العالم بأسره، قبل الجائحة، ١,٥ مليار سائح دولي، لم تستقطب أفريقيا سوى نسبة ٥ في المائة منهم. وفي عام ٢٠٢١، تراجع عدد السياح الدوليين بمليار سائح في العالم بأسره، وهو ما يبرر اللجوء إلى تطوير أشكال أخرى من السياحة. وذكر أن أوروبا تُعد مثالا على كيفية الاستفادة من إمكانات السفر داخل المنطقة. أما في أفريقيا، فلم

تتجاوز نسبة السفر داخل المنطقة ٣٠ في المائة من جميع السفريات. ومن جملة العوامل المحركة للسياحة الحضرية في شرق أفريقيا توسّع الطبقة الوسطى، وتنامي قطاع المؤتمرات الدولية، وتغلغل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. أما الصعوبات التي تعوق تنمية السياحة الحضرية فهي البيئة الاقتصادية غير المواتية، وتراجع الأداء السياحي، وضعف مستويات التخطيط ودعم السياسات، وضعف الجاذبية، وقصور الهياكل الأساسية، ووجود حد أدنى من الأحكام الصحية.

٣٢- وفي معرض تناول دور الإحصاءات في حسن تسخير الفرص التي تتيحها السياحة الحضرية، تحدّث السّيد أودونجا بصورة وافية عن منهجية حساب السياحة الفرعي، موضحا أنه بوسع هذه المنهجية قياس الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لآثار السياحة. وأضاف أن السياحة ليست قطاعا منعزلا بل يتقاطع مع أنشطة الأغذية والصحة ونوع الجنس والاستثمار. ومن المهم للغاية بالنسبة لقطاع السياحة الحفاظ على المناطق السياحية، التي تشكّل أساس ازدهاره، وقد تساعد المنهجية في تحديد أبعاد إطار دعم القطاع.

٣٣- واسترشد أعضاء فريق المناقشة في مداخلاتهم بتوجيهات المدير التنفيذي للشراكة من أجل البحوث الاجتماعية والحوكمة الأفريقية، السيد أنتوني مفيانجي. وكان من بين المتحدثين وزير الدولة لشؤون تطوير المناطق السياحية الهياكل الأساسية في وزارة السياحة بإثيوبيا، السيد سيليشي غيرما؛ والأمينة الدائمة لوزارة الشؤون الخارجية والسياحة في سيشيل، السيدة شيرين فرانسيس؛ والرئيس التنفيذي لمكتب السياحة الوطني الجيبوتي، السيد عثمان عبدي محمد؛ والرئيس التنفيذي لمؤسسة ''شركاء السياحة الأفريقية'' (Partners Tourism African)، السيد كواكي دونكور؛ والرئيس التنفيذي بالنيابة للمعهد الكيني للبحوث في مجال السياحة، السيد ديفيد جيتونغا؛ والمسؤول الرئيسي عن قطاع السياحة في جماعة شرق أفريقيا، السيد سيمون كياري؛ والرئيسة التنفيذية لاتحاد السياحة الكيني، السيدة سوزان أونغالو؛ وكبير الموظفين المسؤول عن البحوث والإحصاءات السياحية بلجنة السياحة في زنجبار، السيد معبد محي الدين؛ وكبير الإحصائيين بوزارة السياحة والحياة البرية والآثار في أوغندا، السيد دينيس أوجوك.

٣٤- وسلّط أعضاء فريق المناقشة الضوء على ما للتأشيرات الإلكترونية و''التأشيرات الممنوحة عند الوصول'' من دور ميسّر، وعلى ضرورة تحقيق الفعالية في جمع البيانات السياحية، وتعميم السياحة الحضرية وشبكات النقل الجيّدة، والحاجة إلى ضمان ترسيخ مفهوم الاستدامة السياحية في السياق المحلي، والحاجة إلى إعمال الحسابات السياحية الفرعية في جميع أنحاء منطقة شرق أفريقيا، وأهمية معالجة مسائل الثقة مع منظمي الرحلات السياحية الخواص وتشجيع تبادل المعلومات، وهو ما يعزز من توفر البيانات الموثوقة .

باء- التوصيات

٣٥- في ضوء هذه المناقشة، قدمت اللجنتان التوصيات التالية:

(أ) ينبغي للدول الأعضاء القيام بما يلي:

'١' إذكاء الوعي في أوساط المسؤولين بضرورة دعم عمليات جمع البيانات المتعلقة بالسياحة وتمويلها؛

'٢' مراعاة تدابير التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره في المرافق السياحية والمناطق المحمية؛

'٣' تحسين عملية تخطيط السياسات في مجال السياحة؛

'٤' الاضطلاع بإصلاحات مؤسسية وتنظيمية لصالح القطاع السياحي؛

'٥' توفير الهياكل والخدمات السياحية؛

'٦' النظر في إمكانية إضفاء الطابع المؤسسي على البحوث الإحصائية المتعلقة بالسياحة ورقمنتها.

(ب) ينبغي للجنة الاقتصادية لأفريقيا القيام بما يلي:

'١' دعم البلدان في صياغة استراتيجية لتنمية السياحة الحضرية في أفريقيا؛

'٢' دعم البلدان في تطوير نظام المحاسبة البيئية والاجتماعية لصالح السياحة؛

'٣' رفع مستوى الوعي في أوساط المتعاملين في قطاع السياحة بأهمية تبادل البيانات الموثوقة.

(ج) ينبغي للقطاع الخاص المشاركة في الحوار بشأن السياحة الحضرية.

حادي عشر- الجلسة السابعة: التحديات التي يطرحها استحداث اتحاد مالي معني بتقييم وتثمين رأس المال الطبيعي في منطقة وسط أفريقيا والفرص التي يتيحها[البند ٩ من جدول الأعمال]

ألف- العروض والمناقشة

٣٦- ترأس الجلسة السابعة، التي عُقدت في شكل حلقة نقاش، ممثل غابون وأدارها المدير بالنيابة للمكتب دون الإقليمي لوسط أفريقيا.

٣٧- وذكر كبير موظفي الشؤون الاقتصادية لدى المكتب دون الإقليمي لوسط أفريقيا أن المنطقتين دون الإقليميتين لوسط وشرق أفريقيا تعانيان من نقص في التمويل لأغراض التنمية. وأضاف أن أفريقيا ككل تظل في حالة من الضعف الشديد، فهي لم تتلق سوى القليل من التمويل المتعلق بالمناخ، في حين أن إقليم القارة الأفريقية يمثل ما يقرب من ربع مساحة اليابسة في العالم. وتتمتع منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية برأس مال طبيعي هائل في حوض الكونغو. ومن بين الخيارات التي بُحثت في الدورة السابعة والثلاثين للجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء للمكتب الإقليمي لوسط أفريقيا، المعقودة في برازافيل في عام ٢٠٢١، خيار إنشاء اتحاد مالي لتنمية رأس المال الطبيعي يكون كفيلا بتعبئة الموارد اللازمة لجمع البيانات عن رأس المال الطبيعي وقيمته، بما يتيح للقارة التحدّث بصوت واحد على الصعيد الدولي، ومن ثم التمتع بوضع تفاوضي أفضل.

٣٨- وأعقبت الحلقةَ مناقشةٌ تناول فيها الكلمة متحدثون وخبراء رفيعو المستوى.

باء- التوصيات

٣٩- في ضوء هذه المناقشة، قدمت اللجنتان التوصيتين التاليتين:

(أ) ينبغي للدول الأعضاء تسريع الإصلاحات الهيكلية للتخلي عن الاعتماد المفرط على المواد الخام؛

(ب) ينبغي للجنة الاقتصادية لأفريقيا الاضطلاع بتحليل عن وضع الاستدامة والقدرة على التكيّف مع تغيّر المناخ.

ثاني عشر- الجلسة الثامنة: تقديم نتائج الدورة الثامنة لمنتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة [البند ١٠ من جدول الأعمال]

٤٠- عرض مدير شعبة التكنولوجيا وتغيّر المناخ وإدارة الموارد الطبيعية باللجنة الاقتصادية لأفريقيا، أبرز ما ميّز الدورة الثامنة لمنتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة الذي أوصي بأن تقوم الدول الأفريقية الأعضاء وشركاؤها بما يلي: ،

(أ) تيسير حصول البلدان الأفريقية على لقاحات كوفيد-١٩ بصورة عادلة؛

(ب) الاستثمار في تطوير نظم تعليمية أكثر قدرة على الصمود، بما في ذلك من خلال تعزيز مراكز الامتياز لتعليم العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات والفنون؛

(ج) تعزيز الترتيبات المؤسسية لتعزيز الرصد والمساءلة فيما يتعلق بالأهداف والغايات ذات الصلة بالمسائل الجنسانية؛

(د) تعزيز القدرات المؤسسية لأغراض إدارة الموارد البحرية؛

(هـ) تعزيز القدرة على تقييم رأس المال الطبيعي؛

(و) بذل الجهود لمواءمة الخطط الإنمائية الوطنية مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣: ''أفريقيا التي نصبو إليها''؛

(ز) زيادة الاستثمار في وضع الإحصاءات ذات الصلة في الوقت المناسب لإثراء الخطط الإنمائية الوطنية والإقليمية والعالمية.

ثالث عشر- الجلسة التاسعة: عرض التقارير المتعلقة بالأنشطة التي اضطلع بها المكتبان دون الإقليميين لوسط أفريقيا وشرق أفريقيا منذ الدورات السابقة للجنتين الحكوميتين الدوليتين لكبار المسؤولين والخبراء [البند ١١ من جدول الأعمال]

ألف- العروض والمناقشة

٤١- عرض ممثلو المكتبين دون الإقليميين لوسط وشرق أفريقيا المراحل الرئيسية التي قُطعت منذ الدورات السابقة للجنتين الحكوميتين الدوليتين.

٤٢- وعرض مدير المكتب دون الإقليمي لوسط أفريقيا بالنيابة ثلاث نتائج رئيسية تحققت بما يتماشى مع الإطار الاستراتيجي للمكتب لعام ٢٠٢٢، وهي زيادة التنويع الاقتصادي وذلك باعتماد سياسات وإدخال إصلاحات؛ والانتقال من تصميم استراتيجيات التنويع الاقتصادي إلى تنفيذ هذه الاستراتيجيات؛ والانتقال إلى الأخذ بسياسات مفضية إلى تحقيق التنويع الاقتصادي لتجاوز الآثار الاجتماعية والاقتصادية التي خلفتها جائحة كوفيد-١٩ وإعادة البناء على نحو أفضل وتنفيذ الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. وقد تحققت النتائج بفضل ما يلي:

(أ) إقرار مشروع الإطار المرجعي لتطوير الخطة الرئيسية للتصنيع والتنويع الاقتصادي لصالح منطقة وسط أفريقيا؛

(ب) إذكاء الوعي في أوساط مختلف أصحاب المصلحة بفوائد منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية؛

(ج) تكثيف الدعم إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية لكي تنشئ، برفقة زامبيا، منطقة اقتصادية خاصة للبطاريات والسيارات الكهربائية ومصادر للطاقة المتجددة واستراتيجية كاملة لتنمية المهارات المتصلة بذلك من أجل تحقيق مستوى أفضل من الشمول (بيّنت عدة اتفاقات ومراسيم تنفيذية ما بذله المكتب دون الإقليمي من جهود في هذا الصدد)؛

(د) التزام ''مؤسسة التمويل الأفريقية''، في أيار/مايو ٢٠٢٢، بفضل الدعوة التي قام بها المكتب دون الإقليمي، بدعم الكونغو في تنفيذ خطته الإنمائية الجديدة للفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٦، المعتمدة في كانون الثاني/يناير ٢٠٢٢؛

(هـ) توسيع شراكات متعددة من أجل تطوير المناطق الاقتصادية الخاصة وإنشاء اتحاد لتقييم وتنمية رأس المال الطبيعي دعما للتنويع والتصنيع؛

(و) بناء قدرات الخبراء من منطقة وسط أفريقيا في مختلف مجالات التنويع الاقتصادي وإدراك الأهمية التي تنطوي عليها منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

٤٣- وجرى تقديم الإطار الاستراتيجي للمكتب دون الإقليمي لعام ٢٠٢٣، الذي سيؤكّد على تطوير المناطق الاقتصادية الخاصة واعتماد سياسات جريئة للتنويع الاقتصادي والتنمية الصناعية في منطقة وسط أفريقيا.

٤٤- وقَدمت موظفة الشؤون الاجتماعية في المكتب دون الإقليمي لشرق أفريقيا، السيدة إيميلانغ ليتين، إنجازات المكتب منذ الدورة الخامسة والعشرين للجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء لشرق أفريقيا، والتقرير السنوي عن أعمال المكتب. ونوّهت بالتقدم المحرز في تنفيذ الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، وفي مجالات تنمية التجارة وسلاسل القيمة، والاقتصاد الأزرق، والسياحة الإقليمية. وقالت إنه يجري تقديم دعم مستمر لجزر القمر وجنوب السودان والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية لوضع استراتيجية بخصوص منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. وأضافت أنه عقب تلقي الدعم من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، أطلقت رواندا وكينيا استراتيجيتيهما الوطنيتين بشأن منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية وشرعتا في تنفيذهما. وتلقت رواندا، في إطار تنفيذ استراتيجيتها الوطنية، دعما من خلال دراسة عن الوصول إلى الأسواق. وقدّم المكتب المساعدة أيضا إلى جنوب السودان والصومال بمدهما باستراتيجيات عن الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. وفضلا عن ذلك، استفاد الصومال من الدعم لوضع إطار قانوني وسياساتي للشراكات بين القطاعين العام والخاص.

٤٥- وقد أعد المكتب دون الإقليمي لشرق أفريقيا مواد معرفية في مجالات تركيزه وبشأن آثار جائحة كوفيد-١٩ والحرب في أوكرانيا. وشارك المكتب في محادثات مع الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والدول الأعضاء والقطاع الخاص وجهات معنية أخرى بشأن منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، وقام بتوجيه مناقشات السياسات بشأن العديد من المسائل الاجتماعية الاقتصادية. وقد تم تقديم الدعم لجمهورية تنزانيا المتحدة وسيشيل لتعزيز قدراتهما على تسخير الاقتصاد الأزرق، ونُشرت في حزيران/يونيه ٢٠٢٢ دراسة مشتركة مع البرنامج الإقليمي للأمن البحري ولجنة المحيط الهندي لبحث التكاليف الاقتصادية والاجتماعية لانعدام الأمن البحري. وقدّم المكتب الدعم لجماعة شرق أفريقيا في وضع استراتيجيتها للتسويق السياحي للفترة ٢٠٢١-٢٠٢٥، نُشرت في عام ٢٠٢٢، وكانت قد أحرزت تقدما بشأن حساب السياحة الفرعي.

وانتهى العمل من إعداد الحساب في زنجبار، جمهورية تنزانيا المتحدة في أيار/مايو ٢٠٢٢. وقد بدأ بالفعل العمل بشأن المنشور المعنون ''تعزيز السياحة الإقليمية في شرق أفريقيا: استكشاف إمكانات السياحة الحضرية.''

٤٦- وركّزت المناقشات التي أعقبت العروض على الشأن الخاص بمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. وشدد الخبراء على أهمية بناء قدرات القطاع الخاص على تحقيق الاستفادة القصوى من المنطقة، وأشاروا إلى ضرورة إيجاد استراتيجية لإشراك القطاع الخاص.

٤٧- وأحاطت اللجنتان علما بالعروض التي قدمها المكتبان دون الإقليميين لوسط وشرق أفريقيا بشأن برنامجي عملهما لعام ٢٠٢٢، وتمت الإشارة إلى أنه على المكتبين دون الإقليميين مواصلة تعزيز أنشطة التحليل بشأن تفعيل اتفاق المنطقة وتقديم الدعم لهذا الغرض. ورحب المشاركون بالجهود الجارية لتعميق التحليل وتقديم الدعم التقني المتواصل.

باء- التوصيات

٤٨- في ضوء هذه المناقشة، أوصت اللجنتان بأنه ينبغي للدول الأعضاء تعزيز مصادر الطاقة المتجددة والاستثمار في الاقتصاد الأزرق.

رابع عشر- الجلسة العاشرة: موضوع الدورة القادمة للجنتين الحكوميتين الدوليتين لكبار المسؤولين والخبراء لوسط وشرق أفريقيا وموعدها ومكان انعقادها [البند ١٢ من جدول الأعمال]

٤٩- اعتُمد بالإجماع موضوع الدورة المقبلة للجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء لوسط أفريقيا، وهو ''تحسين المعايير والقواعد لجعل منطقة وسط أفريقيا منطقة منشأ عالية الجودة ومقصدا استثماريا مفضلا للتعجيل بالتصنيع والتنويع الاقتصادي''. وسيناقش المكتب دون الإقليمي لشرق أفريقيا أيضا مسائل نوعية بشأن التجارة أثناء الدورات اللاحقة للجنة الحكومية الدولية لشرق أفريقيا.

٥٠- وأُعلن أن المكتبين دون الإقليميين سيجريان، في الوقت المناسب، مشاورات بشأن مكان انعقاد الدورة المقبلة وموعدها.

خامس عشر- الجلسة الحادية عشرة: مسائل أخرى [البند ١٣ من جدول الأعمال]

٥١- نوه المشاركون بأهمية المواضيع التي جرى تناولها أثناء الدورة المشتركة لكنهم أعربوا عن عدم ارتياحهم لعددها ولضيق الوقت المخصص للمناقشات. وقالوا إنهم كانوا يودون لو أتيح لهم يوم إضافي لزيارات ميدانية متصلة بالموضوعين الفرعيين للدورة، وهما السياحة والمناطق الاقتصادية الخاصة. ووُزّع استبيان تقييمي للاجتماع على المشاركين بهدف تحسين نوعية الاجتماعات المقبلة.

سادس عشر- الجلسة الثانية عشرة: استعراض وإقرار بيان توصيات الدورة المشتركة للجنتين الحكوميتين الدوليتين لكبار المسؤولين والخبراء لوسط وشرق أفريقيا [البند ١٤ من جدول الأعمال]

٥٢- استنادا إلى المناقشات والمداولات التي أعقبت تقديم وثائق عمل اللجنتين الحكوميتين الدوليتين وإلى محتوى جلسات أفرقة التفكير وحلقات النقاش، اِعتمدت اللجنتان الحكوميتان الدوليتان التوصيات التي قدمتها السيدة ليتيان.

٥٣- وأحاطت الأمانة علما بطلبات الدول الأعضاء وتوصياتها وأشارت عليها بتوجيه الطلبات عبر القنوات الرسمية.

سابع عشر- اختتام الدورة [البند ١٥ من جدول الأعمال]

٥٤- عقب إدلاء مديرة المكتب دون الإقليمي لشرق أفريقيا والمدير بالنيابة للمكتب دون الإقليمي لوسط أفريقيا بمداخلتيهما، ألقت الأمينة الرئيسية لوزارة المالية والتخطيط الوطني والتجارة في سيشيل ورئيسة الدورة المشتركة للجنتين الحكوميتين الدوليتين لوسط وشرق أفريقيا، السيدة إليزابيث تشارلز، الكلمة الختامية نيابة عن السيد حسن.